الموصوف للعلم به نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد والمفرد الملفوظ
وقد يحذف الكحل الثاني العائد الى الكحل ويكون المفضول مفردا وقد يدخل من الجارة
للمفضول اما على الاسم الظاهر وهو الكحل في مثالنا او تدخل على محله اي محل
الكحل وهو العين او تدخل على ذي المحل وهو زيد فتقول ما رايت رجلا احسن في
عينه الكحل من كحل عين زيد بدخول من على الاسم الظاهر وهو الكحل او ما رايت رجلا
احسن في عينه الكحل من عين زيد بدخول من على محل الكحل وهو العين او ما رايت
رجلا احسن في عينه الكحل من زيد بدخول من على ذي المحل وهو زيد فحذف مضافا
اذا دخلت من على المحل وهو العين او مضافين اذا دخلت من على ذي المحل وهو زيد
وقد لا يؤتى بعد الاسم الظاهر المرفوع بشيء اصلا وذلك اذا تقدم المفضل على افعل
التفضيل فيستغنى عما بعد المرفوع فتقول ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل فحذف
ضمير الكحل ومحله وصاحب محله اختصارا وربما ادخلوا من على غير المفضول لفظا وقالوا
ما احد احسن به الجميل من زيد والاصل ما احد احسن به الجميل من حسن الجميل
بزيد فالجميل الثاني هو المفضول وهو الجميل الاول ثم انهم اضافوا الجميل الى زيد لملابسته
اياه في المعنى فصار التقدير من جميل زيد ثم حذفوا المضاف وهو جميل
واقاموا المضاف اليه وهو زيد مقامه فصار من زيد ومثله قول الناظم كلن ترى
في الناس من رفيق اولى به الفضل من الصديق والاصل ولا اولى به الفضل
بالصديق فالفضل الثاني هو المفضول وهو الفضل الاول ثم انهم اضافوا الفضل الى
الصديق لملابسته اياه في المعنى فصار التقدير من فضل الصديق ثم حذفوا المضاف
وهو الفضل واقاموا المضاف اليه وهو الصديق مقامه فصار من الصديق وهذا المثال
داخل تحت القاعدة فان الاسم الظاهر وهو الفضل اجنبي مسبوق بنفي تلا مكتنفا
بضميرين احدهما ضمير الموصوف وهو الهاء من به والثاني ضمير الاسم الظاهر وقد حذف
والاصل اولى به الفضل منه بالصديق والحاصل ان الضميرين تارة يكونان مذكورين
وتارة يكونان محذوفين وتارة يذكر احدهما ويحذف الاخر واذا حذف ضمير المفضول
لم يلزم حذف ضمير الموصوف وبالعكس ولم يمكنهم ان يجعلوا الاسم الظاهر مبتدا لئلا
يفصلوا به بين افعل التفضيل ومن وذلك لا يجوز لبعده على الفاعلية وشرطوا تقدم النفي
عليه وقال ابن مالك في شرح التسهيل النفي والاستفهام وتبعه الموضح في شرح القطر
ولم يرد به سماع قالا والنهي لا فيقتصر على ما قاله العرب

هذا باب النعت

ويراد به الوصف والصفة الاشياء التي تتبع ما قبلها في الاعراب
لفظا او تقديرا او محلا خمسة النعت والتوكيد وعطف البيان والنسق والبدل
ويشكل عليه نحو قام زيد نعم ولا لا فانها مشتملة على التوكيد ولا تبعية في شيء
منها ودليل الحصر في الخمسة ان التابع اما ان يتبع بواسطة حرف اولا الاول
عطف النسق والثاني اما ان يكون على نية تكرار العامل اولا الاول البدل والثاني
اما ان يكون بالفاظ مخصوصة اولا الاول التوكيد والثاني اما ان يكون بالمشتق اولا الاول
النعت والثاني عطف البيان وهذه ابواب واذا اجتمعت بدئ بالنعت
ثم بالبيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق قاله في التسهيل واختلف

في عامل

في عامل التابع واما النعت والتوكيد والبيان فقال الجمهور العامل فيها هو العامل في
المتبوع ونسب الى سيبويه وقيل العامل فيها تبعيتها للاسم عليه وهو قول
الخليل والاخفش واما البدل فقيل عامله محذوف وهو قول الجمهور وبدل لهم
ظهوره جارا جوازا مع الظاهر ووجوبا مع المضمر نحو لزيد به وقال قوم منهم المبرد عامله
عامل متبوعه وهو ظاهر مذهب سيبويه واختاره ابن مالك وابن خروف وقال ابن
عصفور عامله عامل متبوعه على انه نائب عن العامل المحذوف لا انه عامل بالاصالة
واما النسق فقال الجمهور عامله عامل متبوعه بواسطة الحرف وقيل
الحرف وقيل محذوف واليه اشار الناظم بقوله يتبع في الاعراب
الاسماء الاول نعت وتوكيد وعطف وبدل فالنعت عبر الناظم المشار اليه بقوله
في النظم فالنعت تابع متم ما سبق بوسمه او وسم ما به اعتلق وهو التابع
الذي يكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه او فيما يتعلق به فخرج بقيد التكميل النسق
والبدل فانهما لا يكملان متبوعهما لانهما لم يوضعا لقصد الايضاح والتخصيص ومجيء البدل
للايضاح في بعض الصور عرضي وخرج بقيد الدلالة المذكورة البيان والتوكيد
فانهما لا يدلان على معنى في متبوعهما ولا فيما يتعلق به اما البيان فلان ثاني الاسمين
عين الاول واما التوكيد فلان نفس الشيء هو الشيء لا معنى فيه قاله ابن مالك في شرح
العمدة والمراد بالمكمل الموضح للمعرفة كجاءني زيد التاجر في النعت الحقيقي او التاجر
ابوه في النعت السببي والمخصص للنكرة كجاءني رجل تاجر في الحقيقي او تاجر
ابوه في السببي واختلف في معنى الايضاح والتخصيص فقيل
الايضاح رفع الاشتراك اللفظي الواقع في المعارف على سبيل الاتفاق فهو يجري مجرى
بيان المجمل والتخصيص رفع الاشتراك المعنوي الواقع في النكرات على سبيل الوضع
فهو يجري مجرى تقييد المطلق بالصفة وقيل الايضاح رفع الاحتمال في المعارف
والتخصيص تقليل الاشتراك في النكرات وهذا الحد ليس بجامع لانه غير شامل
لانواع النعت فان النعت قد لا يكون للايضاح او التخصيص بل قد يكون لمجرد
المدح كالحمد لله رب العالمين او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
او للتعميم نحو ان الله يرزق عباده الطائعين والعاصين او للتفصيل نحو مررت برجلين
عربي وعجمي او للابهام نحو تصدق بصدقة قليلة او كثيرة او للترحم نحو اللهم
انا عبدك المسكين او للتوكيد نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة وجوابه
ان الاصل في النعت ان يكون للايضاح والتخصيص وكونه لغيرهما انما هو بطريق العرض
مجازا عن استعمال الشيء في غير ما وضع له

فصل

ويجب موافقة النعت لما قبله فيما هو موجود فيه من اوجه الاعراب الثلاثة الرفع
والنصب والجر ومن التعريف والتنكير تقول في التعريف جاءني زيد الفاضل
برفعهما ورايت زيدا الفاضل بنصبهما ومررت بزيد الفاضل بجرهما وتقول في التنكير
جاءني رجل فاضل ورايت رجلا فاضلا ومررت برجل فاضل كذلك فلا يجوز تخالفهما في
الاعراب لان ذلك مخل بالتبعية ولا تخالفهما في التعريف والتنكير لان التعريف يقتضي كون
ذلك المعين مدلولا عليه بحسب تعيينه والتنكير يقتضي كون ذلك المعين غير مدلول عليه

قوله مجازا الخ فيه نظر فيتامل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)